

افتقار المناهج النحوية الحديثة إلى إعادة النظر في التراث النحوي واللغوي بُغية إنماء اللغة الفصحى وإثرائها بما يواكب المتغيرات المعاصرة

محمد إبراهيم محمد حسين خليفة^١

لا شك أن المتغيرات المعاصرة قد أوجدت احتياجا شديدا إلى أساليب لغوية متنوعة في مجالات مختلفة. وأن وظيفة سدّ هذا الاحتياج ملقاة على عاتق الباحثين الأصوليين الذين تخصصوا في أصول النحو واللغة. فهم- وحدهم- الذين يستطيعون إنجاز هذه الوظيفة إنجازا كاملا صحيحا. وإن علماء النحو واللغة- قديما وحديثا- قد التزموا بالأمانة العلمية التزاما شديدا تجاه لغة القرآن الكريم. هذه اللغة التي انفردت من بين اللغات بأنها اتسعت لبحوث العلماء طيلة قرون كثيرة، واستوعبتها. ولا زالت تتسع للمزيد من البحوث العميقة المثمرة. ولا شك- أيضا- أن هذه الأمانة العلمية تفرض على الباحثين المتخصصين في الأصول الذين يسعون إلى إنماء اللغة الفصحى وإثرائها بما يواكب المتغيرات المعاصرة، ويسدّ احتياجاتها، تفرض عليهم:

أولا، أن يعيدوا النظر الثاقب الدقيق في التراث النحوي واللغوي، وأن يدرسوه دراسة وظيفية جديدة تعتمد الدقة والعمق والنقاش الموضوعي البناء المثمر؛ لأن هذا التراث غني بأساليب كثيرة متنوعة حال القياس دون استعمالها فأنسبت وتحجرت، وأسدل دونها ستار البحث. وإن فيها كثيرا مما يفيد وينفع في مجال ما تتطلبه المتغيرات المعاصرة. ثم إن إحياء تلك الأساليب بالدليل القاطع والبرهان الساطع يساهم مساهمة فاعلة في إنماء اللغة الفصحى واتساعها. والمهم أن الباحثين المتخصصين في الأصول- قبل أن يوجهوا جهودهم وبحوثهم نحو طرق الإنماء الفرعية كالتعريب مثلا- عليهم، أولا: أن يوجهوا جهودهم العلمية إلى مراجعة التراث

١. عضو الهيئة التدريسية في جامعة الشهيد بهشتي، كلية الآداب

النحوي واللغوي ليتزودوا منه، وليكونوا- إن لم يجدوا ضالتهم فيه- قد قدموا العذر في نسبة النقص والعوز إلى اللغة.

ومقالتي هذه كرست بحثها في إعادة النظر في التراث النحوي واللغوي الأصيل وكيفية الاستفادة منه في انماء اللغة الفصحى وإثرائها. وقد أوضحت أن إعادة النظر هذه تنحصر في دراسة الموردين التاليين دراسة وظيفية جديدة. لكن هذه المقالة لم تتناول المورد الثاني- أعنى المسائل الخلافية- بالبحث طلبا للاختصار، ولأنني خصصتها لبحث درجات السماع. وأوضحت ضرورة دراستها دراسة وظيفية جديدة تعتمد الدقة والعمق والنقاش العلمي البناء المثمر. واقترحت خطة واسعة لهذه الدراسة، وبينت سر عدم فلاح الدراسات السابقة في الوصول إلى نتائج علمية مثمرة ومرضية.

المصطلحات الرئيسية: المنهج النحوي، التراث اللغوي، درجات السماع، القياس اللغوي، الاستعمال العربي، الاطراد والشذوذ.

المورد الأول: درجات السماع

المورد الثاني: كيفية الاستفادة من المسائل الخلافية

درجات السماع من وجهة وظيفية

إن أول عالم نحوي ذكر أن للسماع درجات في الاطراد والشذوذ هو أبو بكر بن السراج المتوفى سنة (٣١٦هـ)، إذ استنبط تقسيما ناقصا لدرجات السماع، فذكر ثلاثة أقسام من درجات السماع. ولما جاء ابن جني المتوفى سنة (٣٩٥هـ) استخرج درجة رابعة فأكمل بها التقسيم، إذ صارت درجات السماع أربعا.

قال ابن السراج: «والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابيه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له، نحو (استحوذ)، فإن بابيه وقياسه أن يعَلَ فيقال (استحاذ)، مثل (استقام) و (استعاذ)، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك.

ومنه ما شذ عن الاستعمال، ولم يشذ عن القياس، نحو ماضى (يدع)، فإن قياسه وبابه أن يقال (ودع: يدع)، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا (ودع) استغنى عنه ب (ترك)، فصار قول القائل الذي قال (ودع) شاذًا، وهذه أشياء تحفظ. ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال، فهذا الذي يطرح، ولا يعرج عليه، نحو: ما حكى من إدخال الألف واللام على (اليجدع)».

فإذا نظرنا في هذا النص وجدنا أن الدرجة الأولى التي ذكرها ابن السراج هي: الشاذ قياسًا، المطرد استعمالًا، لكنه لم يصرح بحكم هذه الدرجة.

والدرجة الثانية التي ذكرها هي: الشاذ استعمالًا، المطرد قياسًا، والحكم الذي ذكره لهذا النوع يتمثل في قوله (وهذه أشياء تحفظ)، وأفهم منه أن أمثلة هذا النوع لا يجوز القياس عليها، لكنها تعتبر فصيحة في

نفسها وتقبل.

و(وعد) ولو لم تسمعهما»^٢.

يبدو أن حكم هذا النوع هو أنه يجوز القياس على الشاذ سماعاً، المطرد قياساً، مع مراعاة عدم النطق بما لم تنطق به العرب استغناءً عنه بغيره.

والدرجة الثالثة التي ذكرها هي: الشاذ استعمالاً وقياساً، والحكم الذي ذكره لهذا النوع يتمثل في قوله (فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه)، يعني لا يقبل، ولا يعتبر فصيحاً، ولا يجوز القياس عليه.

وقال ابن جني، وهو الذي أكمل درجات السماع: «ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب»^٣.

ثالثاً: المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس

حكم هذا النوع

قال ابن جني مبيناً حكم هذه الدرجة: «واعلم أن الشيء إذا اطراد في الاستعمال، وشذ في القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت (استحوذ) و(استصوب)، أدبتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما، ألا تراكم لا تقول في (استقام: استقوم)، ولا في (استساغ: استسوغ)، ولا في (استباع: استبيع)، ولا في (أعاد: أعود)، لو لم تسمع شيئاً من ذلك قياساً على قولهم (أخوص الرمث)»^٤.

فالحكم هو عدم إجازة القياس على ما ورد مصححاً نحو (استحوذ) و(استصوب)؛ لأن قياس الكلام العربي إنما هو إعلال مثل هذه الكلمات في الغالب. فما ورد من ذلك مصححاً يعتبر فصيحاً يجوز استعماله، لكنه لا يجوز القياس عليه، يعني لا يجوز تصحيح ما لم يرد مصححاً.

درجات السماع في الاطراد والشذوذ، و الحكمالذي أعطاه ابن جني لكل درجة

أولاً: المطرد في القياس والسماع جميعاً

حكم هذا النوع

قال ابن جني: «مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة»^٥، وقال: «وإذا فشا الشيء في الاستعمال، وقوى في القياس، فذلك ما لا غاية وراءه، نحو منقاد اللغة من النصب بحرف النصب، والجر بحرف الجر، والجزم بحرف الجزم، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال قوى في القياس»^٦.

ثانياً: المطرد في القياس، الشاذ في الاستعمال

حكم هذا النوع

قال ابن جني: «فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجرئت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من (وذر) و(ودع)؛ لأنهم لم يقولوها، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما، نحو (وزن)

رابعاً: الشاذ في الاستعمال والقياس جميعاً

حكم هذا النوع

قال ابن جني، ذاكراً الحكم: «وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على

وجه الحكاية»^{١٠}.
الثاني، لكنه خالف ابن جني في الحكم على النوعين

الباقيين التاليين:

فالحكم هو عدم إجازة القياس على هذا النوع، وعدم إجازة استعماله.

الثالث: المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس

والملاحظ أن أمثلة هذا النوع كثيرة جداً^{١١}.

الرابع: الشاذ في الاستعمال، المطرد في القياس

فقد أصدر عباس حسن عليهما حكماً كلياً يقضي بإجازة القياس عليهما.

الدور الوظيفي الذي يمكن أن يلعبه لسمع والقياس

في انماء اللغة الفصحى وإثرائها

قال عباس حسن: «والرأي السديد، فيما أقرر، هو أن تُجبل الفكر في الأنواع الأربعة التي عرضها ابن جني، ومن جرى وراءه، فنرى نوعين منها ليسا موضع اختلاف. وإنما هما موضع الاتفاق التام بيننا، وأعني بهما: النوع المطرد في القياس والاستعمال معاً، والنوع المخالف للقياس والاستعمال معاً؛ حيث يجوز محاكاة الأول واستعماله، وتمتنع محاكاة الثاني واستعماله كذلك، وبقي النوعان الآخران، وفيهما يقع الخلف بيننا وبينه، وفي تهذيبهما وحسن التصرف فيهما توسعة وتجديد وتيسير يفيد اللغة وطلابها، ولا يجر في أذياله ضرر ولا إساءة.

فأما النوع المطرد قياساً لا استعمالاً، فنذهب فيه مذهب أشباهه، ونرده إليها، متبعة لرأي اللغويين... فنقول: (أقبلت الأرض، فهي مُقبلٌ ومُقبلةٌ). ونقول: (ودعت اللص للشرطي، وذرته)، بمعنى تركته... وأما النوع المطرد في الاستعمال دون القياس، فلا مانع من اتخاذ مقيماً تُرد إليه نظائره، ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب، ولا مانع كذلك من الرجوع إلى المقيس الأصلي. فإذا أردنا أن نصوغ (استقبل) من (باع)، فلنا أن نقول: (استباع)، تطبيقاً للمقيس عليه الأصلي، ولنا أن نقول: (استبيع)، كاستحوذ... ومثل هذا (استقبل)

يبدو أن معرفة الدور الوظيفي للسمع والقياس، والإطلاع عن كثب على كيفية الاستفادة من هذا الدور الفاعل في انماء اللغة وإثرائها، يمكنان من تناول درجات السمع بالبحث الدقيق، والتحقيق العلمي الشامل العميق. وقد تناول بالبحث هذه الدرجات من العلماء القدماء ابن جني، إلا أنه لم يخرج، فيما يبدو، من بحوثه الدقيقة بالنتيجة المطلوبة المرضية، التي كنا نتمناها منه كباحث عميق ودارس دقيق، يبذل جهوده بإخلاص وأمانة علمية.

ومن الباحثين المحدثين: الأستاذ عباس حسن، الذي تناول هذه الدرجات بالبحث والتحقيق، لكن بحثه لم يختلف كثيراً عما جاء به ابن جني من أحكام عامة تقتصر إلى مزيد من الدقة، وإن غاية ما عمله الأستاذ عباس حسن، كما يفهم من نصه الذي سأقله بعد قليل، أنه أجاز القياس على الموردين اللذين لم يجز ابن جني القياس عليهما في ظاهر الأمر، إذ اعتقد عباس حسن أن الرأي السديد يقضي بموافقة ابن جني في حكمي النوعين التاليين من السماع:

الأول: المطرد في الاستعمال والقياس

الثاني: الشاذ في الاستعمال والقياس

إذ قد أجاز ابن جني القياس على الأول، ولم يجزه على

من (دان)، فنقول: (استدان) أو (استدين)»^١

وهذه، في الحقيقة، خطوة مفيدة إلى الأمام، خطاها الأستاذ عباس حسن. لكنها لا تقي بالمطلوب، ولا تمثل النتيجة المثمرة المتوخاة. والذي يبدو لي أننا إذا استثنينا النوع الأول من السماع، أعنى المطرد في الاستعمال والقياس؛ لأنه الأصل وأن حكمه معلوم لا خلاف فيه، فإننا لا نرى من الصحيح علمياً أن يعطى حكم عام واحد لكل نوع من أنواع السماع الثلاثة الباقية ليشمل هذا الحكم جميع موارد ذلك النوع ومواضيعه؛ لأن التحقيق انتهى بنا إلى وجود موارد مختلفة في كل نوع من أنواع السماع، وأنه يسهل، بعد البحث الدقيق، العثور على دليل لإجازة القياس على أكثر تلك الموارد.

والحق أن سرَّ عدم الفلاح في الوصول إلى نتيجة علمية مثمرة مرضية في مجال توظيف السماع والقياس لإنماء اللغة الفصحى وإثرائها، أو قل: في مجال إعطاء أحكام علمية صحيحة لأنواع السماع، هو أن الباحثين قديماً وحديثاً، كما رأينا فيما سبق، كانوا يكرسون جهودهم في إعطاء حكم عام واحد لكل نوع من أنواع السماع، كما قلنا، يشمل على مواضيع عديدة ومتباينة نحوية وصرفية، فلا يجوز ولا يصح إخضاعها لحكم واحد شامل.

قال ابن جنى وهو يتحدث عن الشاذ قياساً وسماعاً: «وما يرد في هذه اللغة مما يضعف في القياس، ويقل في الاستعمال كثير جداً، وإن تقصّيت بعضه طال»^٢.

فإذا كان ذلك كذلك، يعنى إذا كان أمر هذا النوع الذي لم يلتفت إليه لشذوذه في القياس والسماع، بهذه

السعة والانتشار، فليس من الحكمة وسداد الرأي أن نترك هذا النوع من السماع، ونطرحه ولا نهتم به، ولخرجه من الاستعمال؛ لأن في تركه تضييعاً لجانب كبير من اللغة. بل لا سبيل إلى الموافقة على عدم إجازة القياس على جميع موارد الشاذ قياساً وسماعاً؛ لأن هذا الحكم لا يمكن أن يكون شاملاً لجميع موارد هذا النوع، لأن لكل مورد منها أو أكثر قياسه الخاص به. فلا يجمع موارد كل نوع من السماع قياساً واحداً ترجع إليه. وهذا هو الواقع. ولو جمعها كلها قياساً واحداً لكان العلماء معذورين في إصدار حكم عام واحد لجميع موارد كل نوع من السماع. ولكن الواقع قائم على خلاف ذلك.

لذلك قلنا: إن إصدار حكم عام واحد لجميع الموارد والمسائل المختلفة لكل نوع أو درجة من درجات السماع، بحجة أنها يجمعها عنوان واحد، لنقص منهجي خطير، يبدو أن المنهج النحوي اتصف به منذ أن استوى على سوقه إلى يومنا هذا؛ إذ قد وجدت ذلك في كتاب سيبويه، وفي كل كتاب جاء بعده،

وتناول درجات السماع، وهذا يدل على أن العلماء لم يوفوا، ولم يؤدوا هذا الموضوع حقّه من البحث. وأن اللاحق منهم قد أخذ ذلك عن السابق دون التنبه إلى أن جمع موارد كل نوع من السماع تحت عنوان واحد لا يعتبر مجوّزاً لإخضاعها لحكم واحد. كل ذلك يجعل إعادة النظر بدقة وعمق أمراً ضرورياً واجبا. فما تركه الأول للآخر ينتظر مزيداً من البحوث العلمية التي تكشفه، وتظهره للعيان.

ونعود فنقول: إن ابن جنى مع تصريحه في نصه المتقدم بأن مسائل الشاذ قياساً واستعمالاً كثيرة جداً، رأيناها حكم - كما حكم من سبقه - بحكم عام واحد، هو

مدعم بالدليل.

وأعتقد أن هذه الدراسة بهذه الخطة لا يقوى على خوضها والخروج منها بنتيجة علمية مثمرة إلا نخبة من المتخصصين في علم أصول النحو، قد أوتوا الصبر على التحقيق، ونذروا جهودهم لخدمة لغة القرآن الكريم.

ومهما يكن من أمر، فإنني قد تصدّيت فعلاً لدراسة أنواع السماع ودرجاته دراسة وظيفية تتسم بشيء من الدقة والعمق. وأقدمها مختصرة- فيما يلي- إلى الباحثين المتخصصين في علم أصول النحو، وإني لأمل أن أتنفع بآرائهم ونقودهم العلمية المثمرة البناءة حتى نستطيع أن نصل إلى الهدف المنشود.

بحث وظيفي مختصر في أنواع السماع وأحكامه

إن دراستي لأنواع السماع وأحكامه قد تمخضت عما يلي:

النوع الأول: المطرد سماعاً وقياساً

يجوز القياس على جميع موارد هذا النوع ومسانله؛ لأنه الغاية المطلوبة.

النوع الثاني: المطرد سماعاً، الشاذ قياساً

يجوز القياس على موارد هذا النوع ومسانله باستثناء الموارد التي اشتملت على الالتباس، والتي لا يحسن القياس عليها.

وإن هذا النوع من السماع يشمل مواضيع ومسانل كثيرة ومتنوعة: بعضها نحوية، وبعضها الآخر صرفية، نحو زيادة الحروف وحذفها^١، والفصل بين المضاف والمضاف إليه^٢، وحذف المضاف^٣،

عدم إجازة القياس على جميع تلك المسائل والموارد، في حين أن لكل منها قياساً مستقلاً. وإذا كان ذلك كذلك، وجب أن تستقل المسائل التي تنتمي إلى قياس واحد ببحث خاص للوصول إلى حكم يكون أقرب إلى الحقيقة والواقع.

اقتراح منهج لدراسة درجات السماع وظيفية بغية إنماء اللغة الفصحى وتمشياً مع المتغيرات المعاصرة

إن دراسة أنواع السماع دراسة وظيفية دقيقة وعميقة لأمر مهم وخطير جداً؛ لأن هذه الدراسة تستغرق جميع المواضيع النحوية والصرفية في المصادر القديمة. ولا شك أنها تعود بفوائد جمة.

وإن خطة هذه الدراسة ومنهجها يبتطان على خمس دعائم أساسية هي الآتية:

- ١- تحديد القياس الصحيح تحديداً دقيقاً بمعرفة ضوابطه المعتمدة^١.
- ٢- استقراء مواضيع كل نوع من أنواع السماع^٢ ورصد مسانله وتحديدّها تحديداً دقيقاً وكاملاً وتنسيقها.
- ٣- تحديد المسائل التي تنتمي إلى الظواهر اللغوية التالية:

الحمل على المعنى - التقارض - التضمين - التوهم - الحمل على الجوار.

وتصنيف مسانلها استناداً ووفقاً لأنواع السماع.

٤- دراسة مواضيع كل نوع ومسانله دراسة وظيفية دقيقة بعد تصنيفها تصنيفاً دقيقاً استناداً للقياس الذي تنتمي إليه ليكون الحكم منسجماً مع مسانله.

٥- بذل ما في الوسع من الدقة والتحقيق لإعطاء حكم

المورد الرابع

نحن نعلم أن العلة الحقيقية للقلب إنما هي طلب الخفة^{٢١}، ونعلم أيضاً أن تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما إنما هو وصف اشتمل على علة القلب في موارد كثيرة، فقول العرب: (قام) أخف على ألسنتهم من (قوم)، وقولهم: (باع) أخف من (بيع). لكن هذا الوصف لا يشتمل أحياناً على علة القلب، فوجوده في كلمة يكون سبب الخفة لا الثقل، كما هو الحال في قول العرب الفصحاء: (الخونة)، و(عور)، و(استحوذ)، فهم لم يستقلوا الواو المتحرك الذي هو طلب الخفة، وكذلك قولهم: (الخانة) موافق لهذا القياس نفسه؛ لأن الذين قالوا: (الخونة) طلبوا الخفة بالتصحيح، يعني كان التصحيح أخف على ألسنتهم من القلب، وأن الذين قالوا (الخانة) طلبوا التصحيح بالإعلال. وإذا جاز لنا أن نسمي هذا اختلافاً في المزاج والطبع فإن المزاجين حجة لنا في إجازة القلب والتصحيح؛ لأن كلا من الفريقين عرب فصحاء.

والنتيجة التي خرجت بها هي أنه يجوز القياس على ما جاء مخالفاً لهذا القياس الذي هو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله، فلنا أن نقول: (الخونة) كما نقول: (الخانة)، ونقول: (استحوذ) كما نقول: (استحاذ)، ونقول: (استدين) كما نقول: (استدان)، وإجازة القياس هذه إنما تصح في الذي ورد به السماع مصححاً. أما بالنسبة لـ(قوم) و(بيع) فلا يجوز استعمالهما مصححين؛ لأن المزاج أو الطبع العربي مجمع على الإعلال، ولم يرد عن العرب الفصحاء استعمال هذين الفعلين مصححين، والأمر كذلك في أمثالهما.

وتصحيح نحو: (استحوذ)، و(استنوق)، و(الحوكة)، و(الخونة)، و(خيوته)، و(عور)، و(حول)، و(القوم) وغير ذلك.

والحق أن من موارد هذا النوع ما يحسن، ويقاس عليه، ومنها ما لا يحسن القياس عليه، فليس من البتحيق إذن إصدار حكم واحد شامل لجميع موارد هذا النوع أو غيره.

ودليلنا في إجازة القياس على مواضع من هذا النوع يتضح من الموارد التالية

المورد الأول

أن ما شذ عن قياس بابيه لا بد أن يوافق قياساً آخر؛ لأن العرب حين خالفت فيه قياس بابيه قصدت به قياساً آخر؛ لأن القياس مقتضٍ لصحة لغة الكافة^{٢٢}، وأنه «ليس شئ مما يختلفون فيه... إلا له من القياس وجه يؤخذ به»^{٢٣}.

وهذا يعني أن المقصود بالشاذ قياساً الذي شذ عن قياس بابيه وموضوعه، وأنه لا وجود للشاذ عن جميع أنواع القياس إلا ما كان لحناً وخطأً، فاشاذ عن قياس موافق لقياس آخر.

المورد الثاني

أن عدم اللبس أصل معتبر في اللغة العربية. والذي يبدو أن إجازة القياس على ما لا ينتهي إلى اللبس أمر لا غبار عليه.

المورد الثالث

أن ابن جني قد أجاز القياس على حذف المضاف^{٢٤}، وحذف المضاف أحد مواضع هذا النوع من السماع.

المورد الخامس

أن ابن مالك أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في النظم والنثر بمعمول المضاف إذا لم يكن المعمول مرفوعاً، مستدلاً بالسماع والقياس.

قال ابن مالك: «وتقدم»^{٢٤} أيضاً أن الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، واستدللت على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (هل أنتم تاركوا لى صاحبى)^{٢٥}، ويقول بعض العرب: (ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها فى رداها). وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضى الله عنه: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)^{٢٦}؛ لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين ومن الذين يقتدى بهم فى الفصاحة كما يقتدى بمن فى عصره من أمثله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها فى اللحن... وتجوز ما قرأ به فى قياس النحو قوى... فحسن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاضل فضله، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثانى: كونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله»^{٢٧}.

وذكر الرضى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف قياس عند يونس^{٢٨}.

والحق أن سيبويه قد سبق إلى إثبات إجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، إذ قد أجاز ما ثبتت روايته عن العرب من قولهم: (يا تيم تيم عدى)، وفيه الفصل بالتأكيد بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن

المنادى- وهو (تيم) الأول- مؤكداً بـ (تيم) الثانى. مع أنه مضاف إلى (عدى) فهذا الفاصل الذى الذى هو التأكيد، لم يبطل الأصرة الموجودة بين المضاف والمضاف إليه، بل قد بقى التركيب الإضافى قائماً.

قال سيبويه: «ومثله فى هذا (يا طلحة أقبل)؛ لأن أكثر ما يدعو (طلحة) بالترخيم، فترك الحاء على حالها، و(يا تيم تيم عدى أقبل)، وقال الشاعر جرير: يا تيم تيم عدى لا أبأ لكُم

لا يلقيتكم فى سوء عسر»^{٢٩}

وسترى هذا مبيناً فى مواضعه إن شاء الله^{٣٠}.

ثم عقد سيبويه باباً خصصه لهذا الموضوع إذ قال: «هذا باب يكرر فيه الاسم فى حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيد زيد عمرو، ويا زيد زيد أخينا ويا زيد زيدنا. زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء. وهى لغة للعرب جيدة. وقال جرير...»^{٣١}.

وقال السيرافى شارحاً ذلك: «وأما قوله (يا تيم تيم عدى) فإنما أراد (يا تيم عدى) وزاد (تيم) الثانى، فأجرده على لفظ (تيم) الأول تأكيداً. ولم يبطل الإضافة، كما قال:

(اجتمعت أهل اليمامة)، فلم يبطل التانيث بإدخال الأهل»^{٣٢}.

النوع الثالث: المطرد قياساً، الشاذ سماعاً

يجوز القياس على المطرد قياساً، الشاذ سماعاً، بالتفصيل التالى:

يمكن تقسيم المواضيع التى اشتمل عليها هذا النوع- وهى كثيرة جداً- إلى قسمين هما:

القسم الأول

نحو (ودع).

الثاني

ما استغنى عنه العرب فعلاً، نحو (انصحك)،
إذ لم يرد ذلك في السماع.

وقد ذهب سيبويه إلى أن المستغنى عنه مسقط من
كلام العرب^{٣٢}. وإذا علمنا أن ما استغنت عنه العرب
يشتمل على مواضيع كثيرة- كما ذكر ذلك سيبويه في
أماكن متفرقة- أدركنا أن هذا الحكم الذي أصدره
سيبويه، والذي يقضى بإسقاط المستغنى عنه، يفتقر إلى
التحقيق والدقة؛ لأن هذا الحكم لا يشمل بعض الموارد؛
لأن من موارد المستغنى عنه ما هو مسقط من الكلام
فعلاً، ولا يجوز القياس عليه.

قال سيبويه: (ولا يجوز أن تقول: ضربتني، ولا:
ضربت إياي، ولا يجوز واحد منهما؛ لأنهم قد استغنوا
عن ذلك بـ (ضربت نفسي، وإياي ضربت...))^{٣٣}.
وإن من موارد المستغنى عنه ما يستعمل إلى جانب
المستغنى به.

قال سيبويه: «وقالوا: بُرّةٌ» وبرات وبرون وبرى...
فكسروها على الأصل... فقد يستغنون بالشئ عن
الشئ، وقد يستعملون فيه جميع ما يكون في بابه»^{٣٤}.

وإذا كان العرب قد يستغنون بالشئ عن الشئ فلا
يستعملون المستغنى به والمستغنى عنه جميعاً، نحو
(برات وبرون، وثبات وثبون)، فلنا أن نتخذ ذلك دليلاً
في استعمال بعض المستغنى عنه من المطرود في القياس،
وإن كان قليلاً في السماع، نحو: (ودع) و(وذر)
بمعنى (ترك)، فلا مانع من استعمال جميع هذه الأفعال؛
لأنها استعملت، بغض النظر عن قلة الاستعمال أو كثرتها.

ما استغنت العرب عن استعماله باستعمال غيره. وقد ذكر
سيبويه موارد كثيرة من هذا النوع في مواضع متفرقة من
أبواب كتابه، وإضافة إلى ذلك، قد خصه- فيما أعلم-
ببابين من الكتاب^{٣٥}، وكذلك فعل ابن جني...^{٣٦}
والذي يبدو أن هذا القسم، وهو ما استغنت العرب
عنه بغيره، على نوعين هما:

النوع الأول

هو الذي ورد في الاستعمال الفصيح، لكن وروده كان
قليلاً، نحو (وذر) و(ودع) بمعنى (ترك).

النوع الثاني

هو الذي لم يرد في الاستعمال الفصيح نهائياً، نحو قولك
للمخاطب: (اضربك)^{٣٧} وانصحك بمعنى اضرب
نفسك وانصحها. وبهذا التقسيم اتضح لنا أنه يجب أن
يكون لكل نوع من هذين حكم خاص به؛ لأنه يمتنع
علمياً أن يشملهما حكم واحد، فالذي يبدو جواز القياس
على النوع الأول^{٣٨}؛ لأن القياس داع إليه، وأن السماع
ورد به، وهذا أمر واضح. وكما يبدو، عدم جواز القياس
على النوع الثاني؛ لأنه لم يرد في الاستعمال، وأنه
ضعيف في القياس لاتحاد الفاعل والمفعول والاستغناء
عنه بقولك: اضرب نفسك، وانصح نفسك.

على أننا يجب أن نعلم أنه يوجد تقسيم آخر لما
استغنت عنه العرب بغيره، فهو نوعان:

الأول

ما اعتل به النحاة ونسبوا إلى العرب أنهم استغنوا عنه،

اللغة عن العرب عيسى بن عمر النقي^{٣٨}. ولعل من هذا النوع دخول نون التأكيد على اسم الفاعل، فإن ذلك لغة نقلها ابن جني^{٣٩}، وقياس هذا شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع.

الثاني

هو الذي لم يرد في الاستعمال الفصيح استنادا لما انتهى إليه استقراء العلماء. وكان القياس قابلا له، نحو تقديم خبر (ليس) عليها، ونحو حذف (كان) وتعويض (ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها إذا كان اسمها ضمير المتكلم، أو كان اسما ظاهرا. قال ابن عقيل:

«ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها^{٤٠} عليها»^{٤١}، وقال أيضا: «ولم يسمع^{٤٢} مع ضمير المتكلم، نحو: أما أنا منطلقا انطلقت»^{٤٣}.

ودلينا في إجازة القياس على أكثر مواضع هذا القسم الموارد التالية التي تجيز لنا مجتمعة القول بإجازة القياس، وتسعدنا على ذلك، خدمة للغة بإتقانها

١- الجمع بين النصين التاليين

قال ابن جني: «ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى) اسما صريحا، نحو قولك زيد قائما أو قياما، هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظه والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم، و(عسى الله أن يأتي بالفتح)^{٤٤}. وقد جاء عنهم شيء من الأول، أنشدنا أبو علي:

أكثر في العذل ملحا دائما
لا تعدلا إني عسيت صائما^{٤٥}

على أن أبا الحسن الأخفش - فيما نقل عنه ابن جني في نصه التالي - قد أجاز استعمال ما استغنت عنه العرب باستعمال غيره في بعض الموارد.

قال ابن جني: «وأجاز أبو الحسن الأخفش (أظننت زيدا عمرا عاقلا) ونحو ذلك، وامتنع منه أبو عثمان، وقال: استغنت العرب عن ذلك بقولهم: (جعلته يظنه عاقلا)»^{٣٧}.

والمهم أن من أهم نتائج هذا البحث أنه تمخض عن كشف خطأ علمي خطير جدا في منهج علماء النحو جميعا، ومن أولهم الخليل وسيبويه، فقد رأينا سيبويه قد أصدر حكما شاملا لجميع ما استغنت عنه العرب، في حين أن ذلك يشمل مستويات مختلفة، لكل منها قياسه الخاص به.

القسم الثاني

(من مواضع المطرد قياسا القليل سماعا)
هو ما لم تستغن العرب عن استعماله باستعمال غيره، والذي يبدو أنه يجوز القياس على أكثر مواضع هذا القسم إلا ما ينتهي إلى الالتباس، ويظهر أن هذا القسم على نوعين أيضا هما ما يلي:

الأول

هو الذي ورد في الاستعمال الفصيح، لكن وروده كان قليلا، نحو النسب إلى (شنوءة): (شنئي) والقياس قابل له، ونحو إهمال (إذن) مع توفر شروط إعمالها، فإن الإهمال لغة قليلة، فهو سماع قليل، وإن القياس يقضى بإهمالها؛ لأنها غير مختصة بالأفعال؛ لأنها تدخل على الأسماء، نحو: إذن أنا أكرمك. والذي روى هذه

(كان) وتعويض (ما) عنها، وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضميراً مخاطب كما مثل به المصنف^{٥٢}. ولم يسمع مع ضمير المتكلم، نحو (أما أنا منطلقاً انطلقت) والأصل (أن كنت منطلقاً). ولا مع الظاهر، نحو (أما زيداً ذاهباً انطلقت)، والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب، والأصل (أن كان زيداً ذاهباً انطلقت). وقد مثل سيبويه - رحمه الله - في كتابه بـ (أما زيداً ذاهباً)^{٥٣}.

فأجاز القياس على ما لم يسمع؛ لأن القياس قابل له لوجود نظير له من السماع.

وقال أيضاً مجيزاً القياس على ما لم يسمع؛ لأن القياس أعان على ذلك: «ولم يرد من لسان العرب تقدّم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها، كقوله تعالى: (الآن يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم)^{٥٤}. وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقديره أن (يوم يأتيهم) معمول الخبر الذي هو (مصروفاً) وقد تقدم على (ليس)، قال: ولا يتقدم معمول إلا حيث يتقدم العامل»^{٥٥}.

النوع الرابع: الشاذ سماعاً وقياساً

أما الشاذ في الاستعمال والقياس، فلعل الموارد التالية تعين على الاقتناع بإجازة القياس على بعض مواضعه، بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى إرباك القواعد والإخلال بها، وبشرط سلامة المعنى وصحته:

المورد الأول

إن العلماء كانوا يحرصون على توجيه هذا النوع من السماع وتعليقه، وأحياناً نجدهم يستدلون ذلك بشكل

ومنه المثل السائر: عسى الغواير أبوساً^{٥٦}»^{٥٧}. وقال: «ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئاً وسمع ذلك الشيء عنه فقد ثبت قدمه وأخذ من الصحة والقوة مأخذه، ثم لا يقدح فيه ألا يدجد له نظير...»^{٥٨}. وعليه جاز الإتيان بخبر (عسى) اسماً صريحاً.

٢- الدليل الثاني: أن سيبويه^{٥٩} والأخفش وابن جنى أجازوا القياس على (شئني)؛ وهو من القليل في الاستعمال المطرد في القياس.

قال ابن جنى في باب جواز القياس على القليل: «وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس.

الأول: قولهم في النسب إلى (شئوء): (شئني)؛ فلك من بعد أن تقول في الإضافة إلى (قئوبة): (قئني)، وإلى (ركوبة): (ركبي)، وإلى (حلبوة): (حلبني) قياساً على (شئني)؛ وذلك أنهم أجروا (فعولة) مجرى (فعيلة) لمشابهتها إياها... قال أبو الحسن: فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شئوء - قال: فإنه جميع ما جاء، وما أطف هذا القول من أبي الحسن، وتفسيره أن الذي جاء في (فعولة) هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه»^{٦٠}.

٣- قال ابن جنى: «ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا حذا الإنسان على مثلهم، وأم مذهبه لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً ولا أن يرويه رواية»^{٦١}.

٤- قال ابن عقيل: «ولم يسمع من لسان العرب حذف

يوحى بإجازة القياس عليه.

وفيما يلي بعض الأمثلة

المثال الأول

لا شك في أن قول بعض العرب (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خرب) لغة شاذة في القياس، قليلة في الاستعمال.

قال سيبويه: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خرب)، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأصحهم، وهو القياس؛ لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب...»^{٥٦}.

وقال ابن جني: «(هذا جُحْرُ ضَبٍّ خرب)، فهذا يتناوله آخر عن أول وتال عن ماض على أنه غلط من العرب... وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه...»^{٥٧}.

وقال ابن مالك: «وسيبويه موافق على هذا، ولو لا ذلك ما قبل نادراً؛ كلُّنْ غدوة، وهذا جحر ضب خرب»^{٥٨}.

ومع أن هذه الجملة من الشاذ في القياس والاستعمال، فإننا نجد سيبويه يوجه هذا السماع النادر، ويستدل على صحته.

قال سيبويه: «... ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجُروده؛ لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد...»^{٥٩}. وإذا قرأنا النص التالي رأينا سيبويه يحتج بهذه الجملة على صحة قول بعض العرب (ليس زيد بجبان ولا بخيلاً).

قال سيبويه: «هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك، والوجه فيه الجر؛ لأنك تريد أن تُشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى... وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خرب)، ونحوه، فكيف ما يصح معناه»^{٦٠}.

وأبو الحسن الأخفش، يعتبر هذه اللغة أقوى من لغة لبُحارث بن كعب؛ لذلك استدل على صحتها قال ابن جني: «ولغتهم عند أبي الحسن أضعف من (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خرب)، قال: لأنه قد كثر عنهم

الاتباع، نحو: شُدُّ و ضُرُّ وبابه فشيء هذا به»^{٦١}.

وقد تجاوز ابن جني جميع ذلك، وخالف إجماع النحاة على اعتبارهم هذه اللغة شاذة في الاستعمال والقياس، واستدل على أنها من باب حذف المضاف الذي شاع واطرد في الكلام.

قال ابن جني: «فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنه في قولهم (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خرب)، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض، على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه.

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع؛ وذلك أنه على حذف المضاف لا غير... وتلخيص هذا أن أصله (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خرب جحره)، فيجرى (خرب) وصفاً على (ضب). وإن كان في الحقيقة للجحر. كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، فُجُرى (قائماً) وصفاً على (رجل) وإن كان القيام

على لغة (أكلوني البراغيث)، على أساس أن الياء في (أعورين) كالواو في (أكلوني) في كونها علامة، وفي أن الفعل موحد لم يتصل بضمير الفاعل، يعني أن (أعورين) بمنزلة الفعل؛ لذلك جاء صفة مجرورة، ورفع اسما ظاهرا، ولم يأت مبتدأ؛ لأن الأفضل في النعت السببي أنه إذا نثي أو جمع أن يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده^{٦٢} خبره، نحو: (مررت برجل أحمران أبوا)؛ لأنك أخرجه عن قياس الفعل بترك التوحيد.

المورد الثاني

أجاز سيبويه أن يجيء صاحب الحال نكرة من غير مسوغ، وهذا أيضاً من الشاذ في القياس والاستعمال. قال سيبويه: «هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبني على ما قبله؛ وذلك قولك: هذا قائما رجل، وفيها قائما رجل... وحمل هذا النصب على جواز: فيها رجل قائما، وصار حين آخر وجه الكلام فرارا من القبيح... وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام»^{٦٣}.

وقال ابن مالك: «قلت: أشار سيبويه بقوله: حمل هذا على جواز: فيها رجل قائما، أي إن صاحب الحال قد يكون نكرة دون مسوغ»^{٦٤}.

و قال الأشموني: «واحترز» بقوله (غالبا) مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ من ذلك قولهم: مررت بماء قعدة رجل، وقولهم: عليه مائة بيضا، وأجاز سيبويه: فيها رجل قائما... وذلك قليل»^{٦٥}.

المورد الثالث

وأجاز سيبويه القياس على تصغير (أفعل) في

للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره... فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب)، فجرى وصفا على (ضرب)، وإن كان الخراب للجر لا للضرب على تقدير حذف المضاف، على ما رأينا، وقلت آية تخلص من حذف المضاف...»^{٦٦}.

وقد أجاز الفراء جر الجوار في التأكيد^{٦٧}. وأجاز ابن مالك^{٦٨} وابن هشام جر الجوار في النعت والتأكيد.

قال ابن هشام: «والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا، كما مثلنا، وفي التوكيد نادرا...»^{٦٩}.

كل ما تقدم يصح أن يدل على إجازة القياس على هذه اللغة الشاذة في القياس والاستعمال.

المثال الثاني

موقف سيبويه من (أكلوني البراغيث) حيث وجه سيبويه هذه اللغة توجيها أبعدا عن كونها شاذة في السماع والقياس، بحيث لم يعتبر الواو في (أكلوني) ضميرا فاعلا، بل اعتبره حرفا علامة للجمع، ثم عمد إلى ما يفهم منه أنه أجاز القياس عليها في النعت السببي.

قال سيبويه: «واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة... ومن قال: أكلوني البراغيث، قلت على حد قوله: مررت برجل أعورين أبوا...»^{٧٠}.

إن سيبويه قاس قولك (مررت برجل أعورين أبوا)

(سيد) حمل سيبويه (عينا) فأثبت به (فيعل) مما عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون (فوعلا) و(فعولا) من لفظ العين ومعناها، ولو حكم بأحد هذين المثالين لحُمِلَ على مألوف غير منكور، ألا ترى أن (فوعلا) و(فعولا) لا مانع لكل واحد منهما أن يكون في الممثل كما يكون في الصحيح، وأما (فيعل) - بفتح العين - مما عينه معتلة فعزیز^{٧٥}.

المورد الخامس

وقد أجاز ابن جنى موافقا الكسائي والفراء حذف الفاعل بشرط سلامة المعنى وصحته؛ لأن الأصل هو أن الكلام إنما يصلحه ويفسده معناه.

قال ابن جنى بعد أن ذكر رأى الفراء في حذف الفاعل بالشرط المذكور: «فجعل^{٧٦} الفاعل معلقا على المعنى. وكان أبو علي يغلط في هذا، ويكره ويتناكره، ويقول: الفاعل لا يحذف. ثم إنه فيما بعد لأن له، وخفض من جناح تناكره. وعلى كل حال، فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه، وكان هذا معنى صحيحا مستقيما لم أر به بأسا»^{٧٧}.

المورد السادس

إن أبا العباس المبرد قد أجاز القياس على مورد شاذ في الاستعمال والقياس^{٧٨}.

قال ابن جنى: «وأجاز أبو العباس إتمام (مفعول) من التواو خلافا لأصحابنا كلهم، وقال: ليس بأثقل من (سرت) سؤورا، وغرت غؤورا؛ لأن في (سؤور و غؤور) واوين وضميتين وليس في (مصوون) مع الواوين إلا ضمة واحدة...»^{٧٩}.

التعجب مع أنه مخالف للقياس القاضى بأن الأفعال لا توصف بما يعظم ويهون، وأنه قليل في السماع.

قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قول العرب (ما أميلحه)، فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس... وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سُمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده، وما أشبهه من قولك (ما أفعله)»^{٨٠}.

فقوله: (وما أشبهه...) يعنى أنه أجاز القياس على تصغير (أفعل) في التعجب. ومما يؤيد ويؤكد أن سيبويه قد أجاز القياس على هذا قول محمد عبد الخالق عضيمة التالي الذى اعترض فيه على سيبويه.

قال عضيمة: «(أفعل) في التعجب فعل عند البصريين، فتصغيره مخالف للقياس؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء، وقد جعل سيبويه تصغيره قياسا مطردا... ولو كان الوارد من تصغير فعل التعجب كثيرا لاحتملنا كلفته، فكيف والمسموع من تصغيره لفظان: ما أحيسن وما أميلح»^{٨١}.

المورد الرابع

لقد أثبت سيبويه في اللغة أوزانا قياسية مستندا في ذلك إلى كلمة واحدة فقط، بل إنه مضى إلى أكثر من ذلك، فابننا وجدناه قد أثبت وزنا اعتبره قياسيا في اللغة استنادا إلى كلمة واحدة مع إمكانية حمله هذه الكلمة على وزن قياسي مألوف موجود في اللغة.

قال ابن جنى: «ألا ترى أنه^{٨٢} قد أثبت في الكلام (فعلت: تفعل) وهو (كدت: تكاذ) وإن لم يوجدنا غيرها، وأثبت بـ (انقل) باب (انفعل) وإن لم يحك هو غيره، وأثبت بـ (سُخاخين): (فُعاعيل)، وإن لم يأت بغيره... وعلى نحو مما جئنا به في

المورد السابع

قال ابن جنى: «... فهذا أيضا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس؛ لأن السماع يبطل القياس.

قال أبو علي: «لأن الغرض فيما نذونه من هذه الدواوين ونثبته من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوى من ليس بفصيح ومن

هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب...»^{٨٧}.

وهذا النص واضح فيما نحن بصدده من إجازة القياس على بعض الشاذ في القياس والاستعمال.

المورد الثامن

عقد ابن جنى بابا فيما يرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور.

وبدا هذا الباب بقوله: «إذا اتفق شيء من ذلك لُظر في حال ذلك العربى وفيما جاء به، فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذى انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساد»^{٨٨}.

وقال في مكان آخر: «والقول في هذه الكلم المقدم ذكرها وجوب قبولها؛ وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر، فإما أن يكون شيئاً أخذه عن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه على حد ما قلنا فيمن خالف الجماعة وهو فصيح... وإما أن يكون شيئاً ارتجله ابن أحمر، فإن الأعرابى إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته، تصرف، وارتجل ما لم يسبقه

أحد قبله به»^{٨٩}.

المورد التاسع

وقال ابن جنى: «فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضا صحيحاً في القياس مقبولا، فلا غرو ولا ملام»^{٩٠}.

الهوامش

١- الأصول؛ ج ١، ص ٥٧.

٢- الخصائص؛ ج ١، ص ٩٧. والنظر: المنصف؛ ج ١، ص ٢٧٧.

٣- الخصائص؛ ج ١، ص ٩٧.

٤- المصدر نفسه؛ ج ١، ص ١٢٦.

٥- المصدر نفسه؛ ج ١، ص ٩٩.

٦- المصدر نفسه؛ ج ١، ص ٩٩. وانظر: ص ١٢٣، ١١٧.

٧- المصدر نفسه؛ ج ١، ص ٩٩.

٨- انظر المصدر نفسه؛ ج ٣، ص ٢١٢. و ج ١، ص ٤٢١. وانظر أيضا: المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، ص ١١٠، ١٤٠.

٩- اللغة والنحو؛ ص ٥٩-٦٣.

١٠- الخصائص؛ ج ١، ص ١٣٣.

١١- لقد استطعت أن أستببط أكثر من عشرين ضابطاً من ضوابط القياس المعتبرة.

١٢- يجب أن نعلم أنه قد وقع الخلاف بين العلماء في تحديد بعض موارد السماع، فذهب بعضهم إلى أنه من المطرد سماعاً أو قياساً، وذهب آخرون إلى أنه ليس مطرداً. انظر: الكتاب، ج ١، ص ٥١. والخصائص؛ ج ١، ص ٩٧-٩٩. و ص ١٩٢، ١٩١. والمفصل؛ ص ٣٤٩.

- ج ٣، ص ١٢١، ١٥٨، ٥٧٥، ٥٩٩، ٦٤٦، ج ٤، ص ٩٩.
- ٣١- انظر: الخصائص؛ ج ١، ص ٢٦٦-٢٧١، ٣٩١-٣٩٩.
- ٣٢- الكتاب؛ ج ٢، ص ٣٦٦.
- ٣٣- انظر: الخصائص؛ ج ٢، ص ٤١؛ فهناك قانون ذكره ابن جني يمكن الاستدلال به أيضا على جواز القياس على هذا النوع.
- ٣٤- يعني: لا يجوز استعماله ولا القياس عليه. انظر: ج ٣، ص ١٢١.
- ٣٥- المصدر نفسه؛ ج ٢، ص ٣٦٦.
- ٣٦- المصدر نفسه؛ ج ٣، ص ٥٩٩. وانظر: ص ١٧٨؛ فهناك مثال لما استغنى عنه أكثر العرب، لكن بعض العرب استعمله ولم يستغن عنه.
- ٣٧- المصدر نفسه؛ ج ١، ص ٢٧١.
- ٣٨- انظر: الكتاب؛ ج ٣، ص ١٦.
- ٣٩- انظر: المحتسب؛ ج ١، ص ١٥٤.
- ٤٠- يعني: تقدم خبر (ليس).
- ٤١- شرح الألفية؛ ج ١، ص ٢٧٨.
- ٤٢- يعني: لم يسمع حذف (كان) وتعويض (ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها مع ضمير المتكلم.
- ٤٣- المصدر نفسه؛ ج ١، ص ٢٩٨.
- ٤٤- سورة المائدة؛ الآية ٥٢.
- ٤٥- لم يعرف قائل هذا البيت، وهو في إعراب القرآن المنسوب للزجاج؛ ج ٣، ص ٩٣٤، برواية (لا تُكثِرُن)؛ وهو كذلك في المقرب؛ ج ١، ص ١٠٠؛ وشرح الكافية؛ ج ٤، ص ٢١٥، والمغنى؛ ج ١، ص ١٥٢؛ وشرح الألفية؛ ج ١، ص ٦٢٤، والاقتراح؛ ص ٧٣، وفي شرح أبيات المغنى؛ ج ٣، ص ٣٤١، برواية (أكثرت في اليوم...).
- ١٣- انظر: الخصائص؛ ج ٢، ص ٢٨٠، ٢٨٤.
- ١٤- انظر: المصدر نفسه؛ ج ٢، ص ٤٠٤.
- ١٥- انظر: المصدر نفسه؛ ج ١، ص ١٩٣.
- ١٦- انظر: المصدر نفسه؛ ج ١، ص ٩٨، ٩٩.
- ١٧- انظر: المصدر نفسه؛ ج ٢، ص ١٥.
- ١٨- انظر: المصدر نفسه؛ ج ٢، ص ٢٤٤.
- ١٩- انظر: المصدر نفسه؛ ج ١، ص ١٩٣، ج ٢، ص ٢٨٤، ٣٦٢، ٤٥١، ٤٥٢.
- ٢٠- انظر: المصدر نفسه؛ ج ١، ص ٥٤، ٧٨.
- ٢١- انظر: شرح التسهيل؛ ج ٣، ص ٢٧٣، والكتاب؛ ج ١، ص ٥٣.
- ٢٢- انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث؛ ج ١، ص ٢٧١.
- ٢٣- سورة الأنعام؛ الآية ١٣٧.
- ٢٤- شرح التسهيل؛ ج ٣، ص ٢٧٦، ٢٧٧.
- ٢٥- انظر: شرح الكافية؛ ص ٢٦١.
- ٢٦- البيت في ديوانه، ص ٢٨٥، بالرواية التالية:
يا تيمُّ تيمُّ عدى لا أبا لكم
لا يوقعنكم في سوءة غمراً
ولا شاهد في هذه الرواية؛ لأن المنادى ليس مضافاً. وأن تيمماً الثاني هو المضاف. والبيت في: الكتاب؛ ج ٢، ص ٢٠٥، ج ١، ص ٥٣. وفي: شرح أبيات سيبويه؛ ج ١، ص ٩٨. وشرح الكافية؛ ج ١، ص ٣٨٥، ج ٢، ص ٢٥٩، ١٧٩. وخزانة الأدب؛ ج ٢، ص ٢٩٨.
- ٢٧- الكتاب؛ ج ١، ص ٥٣.
- ٢٨- المصدر نفسه؛ ج ٢، ص ٢٠٥.
- ٢٩- شرح الكتاب؛ ج ٢، ص ٤٠٢.
- ٣٠- انظر: الكتاب؛ ج ١، ص ٢٥، ج ٢، ص ٣٨٣، ٣٦٦.

- ٤٦- مجمع الأمثال؛ ج ٢، ص ٣٤١.
- ٤٧- الخصائص؛ ج ١، ص ٩٨، ٩٧.
- ٤٨- المصدر نفسه؛ ج ١، ص ١٣٦.
- ٤٩- انظر: الكتاب؛ ج ٣، ص ٣٣٩.
- ٥٠- الخصائص؛ ج ١، ص ١٥٥-١٦٦.
- ٥١- المصدر نفسه؛ ص ٣٦٢، وانظر: ص ٢٨٩، ٣٦٧.
- ٥٢- والمثال هو: (أما أنت براءً فاقترِب)، والأصل: (أن كنت براءً فاقترِب).
- ٥٣- شرح الألفية؛ ج ١، ص ٢٩٨.
- ٥٤- سورة هود؛ الآية ٨.
- ٥٥- المصدر نفسه؛ ج ١، ص ٢٩٨.
- ٥٦- الكتاب، سيبويه؛ ج ١، ص ٤٣٦.
- ٥٧- الخصائص؛ ج ١، ص ١٩١، ١٩٢.
- ٥٨- شرح التسهيل؛ ج ٢، ص ٥٢.
- ٥٩- الكتاب؛ ج ١، ص ٤٣٦.
- ٦٠- المصدر نفسه؛ ص ٦٦، ٦٧.
- ٦١- الخصائص؛ ج ٢، ص ١٦.
- ٦٢- المصدر نفسه؛ ج ١، ص ١٩١، ١٩٢.
- ٦٣- انظر: الخزانة؛ ج ٥، ص ٩٣.
- ٦٤- شرح التسهيل؛ ج ٣، ص ٣٠٨-٣١٠.
- ٦٥- المغني؛ ج ٢، ص ٦٨٣.
- ٦٦- الكتاب؛ ج ٢، ص ٤١، ٤٠.
- ٦٧- المصدر نفسه؛ ج ٢، ص ٤١.
- ٦٨- المصدر نفسه؛ ج ٢، ص ١٢٢-١٢٤. وانظر: ج ٢، ص ٥٢.
- ٦٩- شرح التسهيل؛ ج ٢، ص ٣٣٣. وانظر: الخصائص؛ ج ٢، ص ٢٢٤.
- ٧٠- يعني: واحترز ابن مالك...
- ٧١- شرح الألفية؛ ج ٢، ص ١٧٦.
- ٧٢- الكتاب؛ ج ٣، ص ٤٧٧، ٤٧٨.
- ٧٣- فهارس الكتاب؛ ص ٢٩.
- ٧٤- يعني: أن سيبويه.
- ٧٥- الخصائص؛ ج ١، ص ٢٥١-٢٥٤.
- ٧٦- يعني: فجعل الفراء الفاعل معلقاً على المعنى
- ٧٧- الخصائص، ج ٢، ص ٤٣٣. وانظر: ج ٢، ص ٤٣٤، ٤٣٥.
- ٧٨- انظر: المقتضب؛ ج ١، ص ٢٤١. الخصائص ج ٢، ص ٤٣٣. وانظر: ج ٢، ص ٤٣٤، ٤٣٥.
- ٧٩- المنصف؛ ج ١، ص ٢٨٥. وانظر: المقتضب؛ ج ١، ص ٢٤١.
- ٨٠- المصدر نفسه؛ ج ١، ص ٢٧٩.
- ٨١- الخصائص؛ ج ١، ص ٣٨٥.
- ٨٢- المصدر نفسه؛ ج ٢، ص ٢٤.
- ٨٣- المصدر نفسه؛ ج ١، ص ١١٦.
- المصادر والمراجع**
- ١- أبو بكر السراج، محمد بن سهل التستري؛ الأصول في النحو؛ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، النجف الأشرف، مطبعة النعمان، الطبعة الأولى.
- ٢- أبو سعيد السيرافي؛ شرح الكتاب؛ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- ٣- أبو العباس المبرد؛ المقتضب؛ تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ.ق.
- ٤- أبو علي الفاسي؛ المسائل العسكرية؛ تحقيق

- على جابر المنصوري؛ مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- ٥- أ.ي. ونسك؛ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي؛ ليدن، مكتبة بريل، ١٩٣٦م.
- ٦- ابن جنى؛ الخصائص؛ تحقيق: محمد على النجار، بيروت، دار الهدى، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.
- ٧- ابن جنى؛ المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات؛ تحقيق: ناصف على النجدى وآخرون، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م، والجزء الثانى منه صدر عام ١٩٦٩م.
- ٨- ابن جنى؛ المنصف؛ تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخر، مطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٤م.
- ٩- ابن السيرافى؛ شرح أبيات سيبويه؛ تحقيق: هاشم محمد على الريح، القاهرة، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.
- ١٠- ابن عصفور؛ المقرب؛ تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وآخر، بغداد، مطبعة العائى، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.
- ١١- ابن عقيل؛ شرح الألفية؛ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة عشرة، ١٩٦٤م.
- ١٢- ابن مالك؛ شرح التسهيل؛ تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد وآخر، القاهرة، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.
- ١٣- ابن هشام الأنصارى؛ مغى اللبيب عن كتب الأعاريب؛ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة المدنى.
- ١٤- البغدادى، عبد القادر؛ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- ١٥- البغدادى، عبد القادر؛ شرح أبيات المغنى؛ تحقيق: عبد العزيز رباح، دمشق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.
- ١٦- حسن، عباس؛ اللغة والنحو؛ مصر، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.
- ١٧- الرضى الأسترابادى؛ شرح الكافية؛ تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ١٩٧٨م.
- ١٨- الزجاج؛ إعراب القرآن (المنسوب له)؛ تحقيق: إبراهيم الأبيارى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٤م.
- ١٩- الرمخشى؛ المفصل فى علم العربية؛ بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية.
- ٢٠- سيبويه؛ الكتاب؛ تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- ٢١- السيوطى؛ الاقتراح فى علم أصول النحو؛ تحقيق: الدكتور أحمد محمد قاسم، القاهرة، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.
- ٢٢- الصاوى، محمد إسماعيل عبد الله؛ شرح ديوان جرير؛ مصر، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى.
- ٢٣- عزيمة، الدكتور محمد عبد الخالق؛ فهارس كتاب سيبويه ودراسة له؛ مصر، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- ٢٤- الميدانى؛ مجمع الأمثال؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابى الحلبي، ١٩٧٨م.

فقر روشمندی نحوی جدید برای اعاده نظر در میراث نحوی و لغوی

محمد ابراهیم محمد حسین خلیفه^۱

در اینکه اکتشافات جدید و پیشرفتهای علمی حاضر نیاز لغت به کاربردها و واژه‌های جدید را در زمینه‌های مختلف چند برابر کرده است، شکی نیست. بر طرف کردن این نیاز مبرم باز سنگینی است که بر دوش پژوهشگران متخصص در علم اصول نحو و لغت است؛ زیرا که فقط آنها می‌توانند این امر خطیر و ظریف را به نحو احسن و کامل انجام دهند. تا لغت بتواند پیشرفت کند و با زندگی انسان کمک و همراهی کند.

این مقاله بر این امر تأکید می‌کند که متخصصان علم اصول نحو قبل از اینکه به راههای مانند ترجمه (تعریب) پناه ببرند، باید تمام اصول، قواعد نحو، صرف و لغت را کاملاً مورد بررسی دقیق، همچنین همه کاربردهای مختلف زبان عربی - اعم از مشهور و غیر مشهور - را مورد تحقیق کامل قرار دهند.

به نظر می‌رسد که این تجدید نظر و بررسی شامل دو مورد زیر می‌باشد:

۱- انواع مختلف سماعه و قیاس؛

۲- چگونگی استفاده علمی صحیح از مسائل خلاقی نحوی و صرفی که بین علمای نحو وجود دارد؛

این مقاله به بررسی مورد اول اختصاص دارد که تمام موارد سماع و قیاس و همه انواع مختلف آنها را مورد بررسی و مناقشه علمی و احیاناً اظهار نظر مستدل قرار داده است که شامل موضوعات اصولی قابل توجه می‌باشد.

کلید واژگان: روشمندی، متغیرات، نحو، لغت

۱. عضو هیأت علمی دانشکاه شهید بهشتی